الشرطة السعودية تقتل شابًا في القطيف أثناء "التفحيط"

ذكرت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان في 21 من أبريل الجاري 2015 أن أفرادًا من الشرطة أطلقوا النار على المواطن "عبدالله آل رمضان" الذي كان مع متجمهرين يشاهدون استعراضًا للتفحيط وهي رياضة شائعة في السعودية لاستعراض فنون قيادة السيارات، حينما جاءت سيارة شرطة وبدأت بإطلاق النار، والذي اعتقد المتجمهرون أنه سيكون في الهواء بغرض تفريق تجمعات التفحيط كما يحدث عادة، لكنهم فوجئوا بتصويب الشرطي سلاحه أفقيًا تجاه المتجمهرين؛ ما أدى إلى إصابتهم بالرصاص وسقوط آل رمضان قتيلاً وإصابة آخرين، وقد أكد نشطاء مستقلون عن حالة جسد الشاب "آل رمضان" إصابته برصاصة انشطارية في البطن نتج عنها أضرار كبيرة وخطيرة في الكلى والكبد وأن الرصاصة خرجت من جهة الظهر، كما تعرض "آل رمضان" لنزيف دموي حاد داخل البطن، إضافة لما فقده بسبب الجروح الخارجية.

ويبلغ المواطن آل رمضان من العمر 24 سنة، ويعمل في حفر الغاز متنقّلا ما بين الجبيل وبعض مناطق الحفر، وهو المعيل الوحيد لوالده، ورغم مرور 7 أيام على قتله، لم يتم تسليم جثته – والتي توجد في مستشفى محافظة القطيف المركزي شرق السعودية – لوالديه، لأن السلطات تقوم بالضغط على العائلة من أجل التنازل عن القضية وتوقيعهم بتسجيل الجريمة ضد مجهول، فيما أخبروهم باعتراف الشرطيين بالقتل المتعمد لكنهم أخفوا الأسماء، فيما يظل مطلب الأهل تقديم القاتل للمحاكمة، وهذا ما يسبب المماطلة من قبل السلطات في تسليم الجثة.

نعم: (إكرام الميت دفنه) ولكن الذي لا يريد إكرامه هو السلطة بتسترها ع قاتله ٨ أيام وصبر عائلته هو طريق كرامته#الشرطة_تقتل_مواطن_في_القطيف

— علي الدبيسي (@adubisi_ali) April 29, 2015

موقف قوي وثابت لعائلة آل رمضان يعلمنا دروسا في الحكمة. وحقهم علينا أن نساندهم ونقف معهم.. والحق كله معهم.#الشرطة_تقتل_مواطن_في_القطيف

— علي الدبيسي (@adubisi_ali) April 29, 2015

فيما ذكر شهود عيان اعتقال وإخفاء قسري للمواطن خليل آل شبيب 33 عامًا والذي حاول إسعاف آل رمضان رغم منع الشرطة له من الاقتراب من الجثة، حيث تم اعتقاله منذ 21 أبريل وإخفاء معلومات عن مكانه وتهمته، ولازال مصيره مجهوًلا حتى لحظة كتابة الخبر.

وفي هذا الصدد علق علي الدبيسي رئيس المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان "أوضحت جريمة آل رمضان، أن السلطة كما هي ليست أمينة على ثروات ومقدرات الشعب، كذلك هي ليست أمينة على حياته، والشيء المؤكد أن القانون الذي تدير به السلطة الوطن لا يكفل للمواطن حقه، لذلك لا يتحقق العدل وسيادة القانون إلا بمراقبة المواطن انتهاكات السلطة، واحتجاز جثمان المواطن عبدالله آل رمضان 9 أيام بمبررات غير مقبولة وإجراءات غامضة في ظل التكتم ومحاولات الإفلات من العقاب، يؤكد أن علينا كمواطنين مسؤولية خطرة في سد الفجوات التي تحدثها السلطة نتيجة عدم احترامها للقانون والحق في الحياة، من جهة أخرى لم يكن هناك موقف وطني فاعل في حوادث مشابهة سابقة، الأمر الذي لم يساعد في إيقاف استهتار منسوبي الداخلية بحياة المواطن، لذا فإن موقفنا من قتل آل رمضان سيكون له بالغ الأثر في إيقاف تعديات السلطة أو استمرار استرخاصها لحياة المواطنين."

جرائم القتل ممكن أن تحدث في أي مكان وبمختلف الأسباب لكن السلطة تخلق مشكلةوجريمة إضافية بتسترها ع جريمة القتلApril 27, 2015

قيمة المواطن رخيصة، فهناك تعاميم تسمح بإطلاق النار في مواقف لاتحتاج كالتفحيط والمطاردات. بتواقيع الوزير #الشرطة_تقتل_مواطن_في_القطيف

— علي الدبيسي (@adubisi_ali) April 25, 2015